Journal of Arabic Language and Literature (JALSL) • Vol 2, Issue 3 (2023) • P: 32 - 21
https://journals.ajsrp.com/index.php/jalsl
ISSN: 2790-7317 (Online) • ISSN: 2790-7309 (Print)

The importance of justifications and their impact on building the grammatical rule

Dr. Siham Youisf Keadan
Ibn Sina Preparatory School | Baqa El-Garbiyah

Received:
22/01/2023
Revised:
01/02/2023
Accepted:
16/02/2023
Published:
30/06/2023

* Corresponding author:
tajread.keadan@mail.huji.ac.il

Citation: Keadan, S. Y. (2023). The importance of justifications and their impact on building the grammatical rule. *Journal of Arabic Language Sciences and Literature, 2(3),* 21 – 32.
https://doi.org/10.26389/AJSRP.Q220123

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study dealt with the importance of justifications and their impact on building the grammatical base in the light of what was approved by the Arabic grammar scholars and against the background of the efforts they made in this field. This topic, and the research relied on the inductive and analytical approach, by extrapolating and collecting everything related to the research topic from grammar books, understanding the scientific material and identifying the strengths that can be spoken about; In order for it to be an accurate subject that does not tend to boring overstatement or disturbing brevity, the scientific material is analyzed and each content is placed under its element according to the research plan. What follows is to make its meaning clear, and that the rationale is concerned with highlighting the relationships between words, as the grammatical relationships between words are obtained through their regularity in a specific order in the Arabic sentence, some of which are taken by reservation.

Keywords: Justifications, grammatical rule. Grammatical rank, justification effect.

أهمية المسوغات وأثرها في بناء القاعدة النحوية

الدكتورة / سهام يوسف قعدان
مدرسة ابن سيناء الإعدادية | باقة الغربية

المستخلص: تناولت هذه الدراسة أهمية المسوغات وأثرها في بناء القاعدة النحوية على ضوء ما أقره علماء النحو العربي وعلى خلفية ما قدموه من جهود في هذا المجال، وتمثلت أهمية هذا البحث في اعتباره يهتم بأحد أهم فروع النوح العربي، وقد واجهتني في إعداد بعض المعوقات منها قلة الدراسات في هذا الموضوع، وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، من خلال استقراء وجمع كلّ ما يخص موضوع البحث من كتب النحو، وفهم المادة العلمية وتحديد مواطن القوة الَّتي يُمكن التحدث فيها؛ حتَّى يكون موضوعًا دقيقًا لا يميل للإطناب الممل ولا الإيجاز المخل، تحليل المادة العلمية ووضع كلّ محتوى تحت عنصره طبقًا لخطة البحث، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن كلّ الألفاظ المفتقرة في حاجة إلى صلة أو مدخول لا يجوز تقديمها، ذلك أنَّ اللفظ المفتقر في حاجة إلى ما يعقبه ليتضح معناه، وأن المسوغات تهتم بإبراز العلاقات بين الكلمات، إذ تحصُل العلاقات النحوية بين الكلمات من خلال انتظامها في ترتيب معيّن في الجملة العربية، يأخذ بعضها بحُجُز بعض.

الكلمات المفتاحية: المسوغات، القاعدة النحوية. الرتبة النحوية، أثر المسوغات.

المقدمة:

للمسوغات أهمية كبيرة في درس القواعد، حيث يتم الحصول على العلاقات النحوية بين الكلمات من خلال انتظامها في ترتيب معين في الجملة العربية ، يتم أخذ بعضها عن طريق التحفظ، فمن المعروف أن لكل عنصر في الجملة العربية ترتيبا خاصا، يتعيّن به شأنه، بحسب الوضع اللغوي إزاءَ العناصر الأخرى في التركيب، إذ تنتظم العناصر في نظام مألوف، قائم على النظام النحوي، وبذلك تعدّ وصفا لمواقع الكلمات في التركيب، وبها تظهر الوجوه التنظيمية للأدوار الدلالية للتراكيب العربية، فالعبارة إنما تدل على المعنى بوضع مخصوص، فإنَّ بُدِّلَ ذلك الوضع والترتيب زالت تلك الدلالة .

أسباب اختيار موضوع البحث:

هناك أسباب دفعتني لبحث هذا الموضوع منها:

1. رغبتي في إجراء بحث علمي يتعلق بالدرس النحوي.
2. المساهمة في نشر الآراء النحوية بين المهتمين بهذا العلم.
3. قلة الكتب والمصادر الَّتي تناولت هذا الموضوع.
4. حرصي على توضيح القاعدة بشكل واضح ومبسط.
5. إثراء المكتبة العربية ببحث جديد ينتفع به العرب قاطبة.

صعوبات البحث :

من المشكلات الَّتي واجهتني:

1. ندرة الدراسات المختصة بموضوع الدراسة.
2. تركيز الباحثين على دراسة الموضوع ضمن مباحث التقديم والتأخير والرتبة وأمن اللبس.
3. فضلًا عن بعثرة الموضوعات في أمهات الكتب القديمة.

لكن كلّ هذا لمْ يضعف من عزيمتي في بحث ودراسة هذا الموضوع المهم الدرس النحوى .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحديد أهمية المسوغات في الدرس النحوي، وبيان الأحكام المتعلقة بتلك المسوغات، وتحديد بعض جوانب اختلاف العلماء فيما يخص تلك القاعدة المهمة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا الموضوع من خلال الأمور الآتية:

1. اتصال الموضوع بعلم من أهم علوم العربية وهو علم النحو.
2. ارتباط الموضوع بالمقاصد الَّتي من أجلها ووضع علم النحو.
3. في دراسة الموضوع تحديد لأهمية المسوغات في البناء النحوي.

المنهج المستخدم:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، ومن خلال ذلك قمت بالآتي:

أ- استقراء وجمع كلّ ما يخص موضوع البحث من كتب النحو.

ب- فهم المادة العلمية وتحديد مواطن القوة الَّتي يُمكن التحدث فيها؛ حتَّى يكون موضوعًا دقيقًا لا يميل للإطناب الممل ولا الإيجاز المخل.

ج- تحليل المادة العلمية ووضع كلّ محتوى تحت عنصره طبقًا لخطة البحث.

الدراسات السابقة:

هنالك دراسات سابقة تناولت موضوع البحث وهو أهمية المسوغات وأثرها في بناء القاعدة النحوية ، ومن هذه الدراسات الآتي:

- رسالة ماجيستسر للطالب رمضان خميس بعنوان : **المسوغات التركيبية الموازية للقواعد في الدراسات النحوية**، (2020) ، جامعة القاهرة. كلية دار العلوم، قسم النحو و الصرف و العروض، تناولت هذه الدراسة الحديث عن المسوغات التركيبية الموازية للقواعد في الدراسات النحوية، وهذه الإمكانات هي ظواهر لغوية أتاحها لسان العرب تسير إلى جوار القاعدة الأصلية في تناسق وانسجام، وتُعد بمثابة قواعد مكملة لها.

وقد حاول الباحث حصر هذه الإمكانات وبيان مظاهرها، وكذلك كان لهذه الإمكانات مسوغات فسرت سبب وجودها كالحمل على المعنى والتغليب وتنزيل الشيء منزلة غيره والتخفيف وغير ذلك، وأيضا ترتب على تلك الإمكانات قيم وآثار نحوية ،فتناول الباحث كل ذلك بالدراسة والتحليل، ثم ختم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها البحث ثم الفهارس العلمية.

إجراءات البحث:

سأتبع – بإذن الله - في هذا الدّراسة الإجراءات التالية:

- الرّجوع إلى المصادر الأصلية في البحث ما استطعتُ إلى ذلك سبيلًا.
- الحرص على الأمانة العلمية في عزو الأقوال إلى قائلها.
- الحرص على تدعيم البحث بالنُّصوص العلمية الَّتي تقويه.
- بيان مواضع الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية الشّريفة الواردة في ثنايا الرّسالة من كتب الأحاديث المعتمدة.
- حصر أقوال علماء المذهب في المسألة، ثم بيان أدلتهم، ثم أناقش ما أمكن مناقشته من أدلة.

هيكل البحث:

اقتضت طبيعة الدّراسة أن تنقسم إلي: مقدمة ومبحثين كالتالي:

المقدمة.

وتشتمل علي:

- أسباب اختيار الموضوع.
- أهمية الموضوع.
- أهداف الموضوع.
- الدّراسات السّابقة.
- مشكلات البحث.
- منهج البحث.
- إجراءات البحث.

المبحث الأول: أهمية المسوغات.

المبحث الثاني: أثر المسوغات في بناء القاعدة النحوية.

الخاتمة، وتشمل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: أهمية المسوغات في الدرس النحوي :

تظهر أهمية المسوغات بوضوح في الهدف الذي برر به النحويون دخول بناء جملة الكلام ؛ إذا جعلوا حركات دلالات المعاني تتوسع في كلامهم ، ويقدموا الموضوع إذا أرادوا ذلك ، أو الموضوع عند الحاجة إلى تقديمه، فإنَّ العلامة الإعرابية هي الَّتي تتيح الحرية للمسوغات، فيتقدم ما حقّه التأخير، ويتأخر ما حقّه التقديم، مع المحافظة على وظيفة كلّ منهما، ويظهر دورها كذلك في تغيير الموقع الإعرابي لكثير من الكلمات، إذا خالفت موضعها الثابت، فلن تبقى على وظيفتها الَّتي كانت عليها، كما بين الفاعل والمبتدأ، والصفة والموصوف، والمستثنى غير الموجب والمستثنى منه (عبد اللطيف ، 1403هـ ، 185)

كما أن لها دورًا في التنفيذ والإهمال ، حيث تم تحديد العديد من العوامل لمكان محدد في الجملة ، إذا كانت تتعارض مع هذا الموقف ، فقد تم إهمالها ، وترتبط المبررات أيضًا بالتفكير النحوي. اتبع المتأخرون نهج روّاد اهتمامهم بالتبريرات وذكروا تحقيقاتهم. في حديثه عن المقدمة والتأخير في الفصل الذي حمله ووصفه بشجاعة العرب إلى الرتب اللازمة وغيرهم، فقد أشار ابن جني في حديثه عن التقديم والتأخير في الباب الَّذي عقده ووصفه بأنَّه شجاعة العربي إلى الرتب اللازمة وغيرها، فذكر أنَّه لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها، ولا تقديم ما اتصل بها على موصوفها، كما لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على نفس المضاف؛ لِمَا لمْ يجز تقديم المضاف إليه عليه (الموصلي ، 391/2).

كما أشار ابن جني إلى غير ذلك من مواضع المسوغات، فأشار إلى مسوغات الحركات في الكلمة الواحدة مثل ضم ذال منذُ، فإنما هو في المسوغات بعد سكونها الأول المقدّر، ويدلك على أنّ حركاتها إنما هي لاتقاء الساكنين أنَّه لما زال التقاؤهما سُكنت الذال في مُذْ، وهذا واضحٌ (الزمخشري ،538هـ ، 493) .

والمعروف أن الأصل في العمل هو الأفعال ، مع وجود دليل على أن جميع الأفعال فاعلة ، ولا توجد أسماء تعمل إلا ما يشبه الفعل مثل المشتقات ، أو أشبه بالحرف مثل الجمع والإيجابي. الأسماء ، وأسماء العلم فقط هي التي تعمل من الحروف، فللمسوغات دور مهم في عمل أفعال القلوب ظن، حسِبَ، خال، زعم، علِم، رأي، وجد، فتتأثر بالتقديم والتأخير تأثرا واضحا، فتلغى عن العمل لفظا ومحلا، وقد تلغى عن العمل لفظا لا محلا لمانع، وهذا ما يعرف عند النحاة بمصطلح الإلغاء والتعليق (الانبارى ، 1982م 4/ 149).

والإلغاء معناه: إلغاء نصب المفعولين لفظًا وتقديرًا (العقيلي، 1980 /2، 44) ، فتعود الجملة مرَّة ثانية إلى باب المبتدأ والخبر، ويكون ذلك إذا توسطت هذه الأفعال بين المفعولين، أو تأخرت عنهما (ابن مالك ، 2008 ، 559/1).

أما التعليق فمعناه: إبطال عمل الفعل لفظًا لا محلًا، في مفعوليه معًا أو آخرهما؛ لمجيء ماله صدر الكلام بعده، كلام الابتداء و(ما)، و(لا)، و(إن) النافيات، وأدوات الاستفهام والشرط، و(كم) الخبرية. نحو: علمت لمحمدٌ قائم، وعلمت محمدًا لهو قائم، ورأيت أيهم خارجٌ؟ وأحسب إذا اجتهد الطالب نجح. فالجملة بعد المعلِّق إما سادة مسد المفعولين، أو مسدَّ آخرهم (الشافعي ، 2004م: 471)

بدلاً من ذلك ، تقتصر إجراءات هذا الفصل على هذا. لأنه في الإلغاء يعود إلى الأصل ؛ أصله أنه لا يعمل. لأنها دخلت الجملة ، وما دخل في الجملة له الحق في عدم التصرف ، لكني قمت بعمل تشبيه لها بفصل معطى من حيث الأفعال ، كما أن الفكر وفصله أفعال ، وكل فصل من الفصلين يسأل لتأثيرها من جانبين مختلفين ، ولكن فقط بإلغاء فصل العطاء ؛ لأن المشتبه به لا يقوي قوة المشتبه به ، ولا ترتفع الفروع إلى مستوى الأصول (الكافية ، 149/4).

إذا تأخر الفعل عن معموليه جاز إعماله وإلغاؤه، غير أنَّ الإلغاء أحسن من الإعمال قولا واحدا، حكي الإجماع على ذلك العكبري في قوله: وأمَّا إِذا تأخرَّت عَن المفعولين فالإلغاءُ أقوى عِنْد الْجَمِيع؛ وإنَّما كَان الإلغاء

أحسن لأن الفعل ضعُف بالتأخير، فكلما تباعد الفعل عن الصدر بطل عمله، وكلَّما طال الكلامُ ضعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيدًا أخاك أظنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعُفُ: زيدًا قائمًا ضربتُ؛ لأنّ الحدَّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأً إذا عَمِل (ابن يعيش ، 85/7) .

ومما يقوّي الإلغاء أنك إذا نطقت الجزأين قبل الفعل القلبي أصبح الفعل لا حظّ له من التقدم، وكان العامل المعنوي وهو الابتداء مسيطرا عليهما؛ لكونه أقرب إليه من العامل اللفظي، وهو الفعل، وأولى العاملين الأقرب، فأُعمل الابتداء وأُلغي الفعل(الجرجاني ، 1982، 497/1).

وللمسوغات دور مهم في إعمال الفعل الجامد، فيمتنع إعماله متأخرا لجموده، فلا يتقدم عليه معموله، والعلة في ذلك قلة مخالفة الأصل؛ إذ الأصل في الأفعال التصرف، فلما خالفت بعض الأفعال هذا الأصل لمعان دخلتها، كالتعجب، وإنشاء المدح والذم، وغير ذلك، جَمَدَتْ فلم يُتصرف فيها بتقديم ولا تأخير؛ لتقلّ مخالفة الأصل، وإذا كَان الفعل المتصرف الَّذي في معنى الجامد لا يتقدم معموله عليه، كما في نحو: كفى بزيد رجلًا؛ لأنه في معنى: اكتفِ بزيد رجلًا، أو ما أكفاه رجلًا، فأحرِ به في الفعل الجامد لفظا ومعني (ابن عقيل ، 1980 ، 67/2).

وقد أشار إلى ذلك ابن السراج، فقال: الأفعال الَّتي لا تتصرف لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه، وهي نحو: (نِعم) و(بِئس)، وفِعل التعجب، و(ليس): تجري عندي ذلك المجرى؛ لأنها غير متصرفة أما (نِعم) و(بِئس)،فلخروجهما عن أصل الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبها الحرف لذلك، فلزما طريقة واحدة، فلا يتقدم التمييز المنصوب بـ نعم وبئس بإجماع، فلا يقال: رجلا نعم زيد، ولا: رجلا بئس عمرو؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه (التصريح ، 709/2) .

المبحث الثاني: أثر المسوغات في بناء القاعدة النحوية.

أولًا: أثر المسوغات في الالتزام بالرتبة النحوية:

ويظهر أثر مسوغات التقديم في ضرورة البدء باسم التفضيل: فمما لا يعمل مؤخرا الصفة المشبهة، فلا يقال: هو وجها حَسَنٌ، وقد أشار إلى ذلك ابن السراج في حديثه عن المسوغات المحفوظة مما لا يجوز تقديمه: ما أُعمل من الصفات تشبيهًا بأسماء الفاعلين وعَمِلَ عملَ الفعل، وذلك نحو حَسَنٌ وشديدٌ وكريمٌ إذا قلتَ: هو كريمٌ حَسبَ الأبِ، وهو حَسَنٌ وجهًا، لمْ يجز أن تقول: هُوَ وجهًا حَسَنٌ، ولا هُوَ حَسَب الأبِ كريم (ابن سراج ،1996م 229/2) .

وإنما لمْ يتقدم معمولها عليه من قِبَلِ ضعْفِها عن العمل، والضعيف في نفسه يضعف في التصرف في معموله، فإنها عملت لمشابهتها باسم الفاعل في كونها صفة مثله، ومتحمّلة للضمير مثله، وطالبة للاسم بعدها كما يطلبه، وكذلك تُثنى وتجمع مثله، وإن لمْ تكن مثله في شبه الأفعال، إذ عَدَمُ موازنتها للمضارع، كـ (حَسَنٌ، وجميلٌ) أكثر من موازنتها له، كـ (طاهر القلب، وضامر البطن)، ولذا كانت أضعف من اسم الفاعل لكونها فرع الفرع، فنقصت مرتبتها من حيثُ إنَّها لا تعمل إلا في ضمير الموصوف، أو ما كَان سببا في الموصوف، ولا تعمل في الأجنبي، فيقال: (مررت برجل حَسَنٌ)، ففي (حَسَنٌ) ضمير عائد على الموصوف، وهو مرفوع بـ(حَسَنٌ)، وإذا قلت: (مررت برجل حَسَنٍ وجهُه)، فَرَفَع (حَسَن) (وجهُه) على الفاعلية وهو من سبب (رجل)، ولولا الهاء العائدة من وجهه لما جازت المسألة، ولو قلت: (مررت برجل حَسَنٍ عمرو) لمْ يجز؛ لأن الحُسْن لعمرو، فلا يجوز أن يُجعل صفة لـ(رجل)، إلا مع وجود الهاء (القحطاني ، 1425هـ ، 145-146)

ويظهر كذلك أثر مسوغات التقديم في ضرورة البدء بالصفة المشبهة: فلا يجوز في الصفة المشبهة؛ لأن المشبه بالشيء أضعف منه في ذلك الباب الَّذي وقع فيه الشبه، والفروع أبدا تنحط عن درجة الأصول، فلما كانت فروعا عن أسماء الفاعل؛ إذ كانت محمولة ع ليه انحطت رتبتها عنه، ونقص تصرفها عنه، كما انحطت مسوغات اسم الفاعل عن الفعل في العمل، وعليه فلا يجوز تقديم معمولها عليها (ابو العباس ، ٢٨٥هـ ، 164/4).

ويظهر كذلك أثر مسوغات التقديم في ضرورة البدء باسم التفضيل: لا يقوى اسم التفضيل على العمل مؤخرا؛ لضعفه عن العمل، فهو وإن كَان من المشتقات، لكنَّه أضعفها في العمل، فهو يشبه من الأفعالِ الأفعالَ غير المتصرفة- وهو فعل التعجب- من حيثُ اللفظ، فكلاهما يلزم حالة واحدة، ويُبنى مما يُبنى منه فعل التعجب، ومن حيثُ العمل؛ إذ أفعل التفضيل فرع عن أفعل التعجب في العمل، وإذا كَان فعل التعجب لا يعمل مؤخرا، فكذا ما أشبهه (يوسف ،1993 65/3).

ويظهر كذلك أثر مسوغات التقديم في ضرورة تصدر "إذن": فمن نواصب المضارع (إذن)، ومعناها الجزاء والجواب، كما يظهر ذلك من لفظ سيبويه، تقول: سأزورك، فيقال: إذن أكرمك، وتلعب المسوغات دورا مهما في إعمالها، فقد اشترط النحاة لإعمالها شروطا، منها: أن تتصدر جملتها، فوقوعها في صدر جملتها أمر متفق عليه بين النحاة لإعمالها، ولم يخالف في ذلك إلا الفراء، فيما نقله عنه الشيخ خالد من عدم اشتراط التصدير، ومذهبه في معانيه على خلاف ما نُقل عنه، فقد اشترط التصدير غالبا (الدليمي ، 2001 ، 337/2).

ومعنى اشتراط النحاة تصدرها: أن تقع صدرًا في جملتها، غير معتمد ما بعدها على ما قبلها، وذلك بأنَّ لا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها، فإذا فات هذا التصدر بأنَّ كَان ما بعدها معتمدا على ما قبلها، كأن يكون خبرا لما قبلها، أو جواب شرط لما قبلها، أو جواب قسم، أُلغيت عن العمل، ورُفع المضارع بعدها، والبصريون على تحتّم الإلغاء، والكوفيون على الإعمال بقلّة (الشنقطيني ، 1417هـ ، 418) .

وتفرّع عن هذا سبقها بحرف عطف العاطف للجمل وليس المفردات، كقولك: تأتيني فإذن أكرمك، فيجوز إعمالها وإلغاؤها على اختلاف التأويلين، فمن حيثُ كون إذن في أول جملة مستقلة، هي متصدرة، فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيثُ كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هي متوسطة (الكافية ، 237/2).

ويظهر كذلك أثر مسوغات التقديم في ضرورة تصدر إن وأخواتها: من المعلوم أنَّ النحاة يُعدّون (إن) وأخواتها من الحروف العاملة ضعيفة؛ إذ هي عاملة بالحمل على الفعل، فلا تقوى على التصرف في نفسها، وما كَان حقّه كذلك، فإنه لا يُتصرف في معمولاته بالتقديم والتأخير، لذا وجب في معمولات هذه الحروف التزام المسوغات، وأيّ عارض يطرأ على ذلك الترتيب يبطل عمل تلك الحروف؛ لذلك يمتنع تقديم خبرها على اسمها، ولا عليها، فلا يقال: إنّ زيدا قائم، أو: قائمٌ إنّ زيدا؛ لما ذُكِر من ضعفها، وللزومه التصدر (المقتضب ، 109/4).

والتزام المسوغات هنا مبني على القاعدة القائلة بانحطاط الفروع عن درجة الأصول، فهي فرع عن الفعل في العمل، فلا تقوى قوته، يفهم ذلك من قول سيبويه: كما أنَّه لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوك عبدَ الله، على حدّ قولك: إنَّ عبدَ اللهِ أخوك؛ لأنَّها ليست بفعل، وإنَّما جُعلتْ بمنزلته، فكما لمْ تتصرَّف إنّ كالفعل، كذلك لمْ يَجُزْ فيها كلّ ما يجوز فيه، ولم تَقْوَ قوّتَه (سيبوبه ، 1988 م 59/1). .

ويغتفر نقض هذا الالتزام إذا كَان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، فتقول: إن في الدار زيدا، ومنه قوله تعالى: {إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا} (سورة المزمل ، 12)،وقوله تعالى: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى} (سورة النازعات ، 26) .

وذلك لأن العرب يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما؛ لكثرتهما في الاستعمال، ولأنهما ليسا مما تعمل فيه إنّ،إذ ليسا خبرا لها على الحقيقة، وإنَّما الخبر ما تعلّق به الظرف والمجرور من معنى الاستقرار، بلْ يجب تقديم الخبر الظرف والمجرور إذا كَان في الاسم ضمير يعود عليه، نحو: إنّ في الدار ساكنها؛ حتَّى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ومسوغات (ابو حيان ، 1998م 1244/3).

وَإِذا كَان عملها يبطل بتقديم خبرها على اسمها، فإنه يبْطل أيضا بِتَقْدِيم مَعْمُول الْخَبَر، كَقَوْلك: مَا طعامَكَ زيدٌ آكل؛ لأنَّ مَعْمُول الْخَبَر لا يَقع إلاَّ حيثُ يَقع الْعَامِل، فتقديمه كتقديم الْعَامِل، وَلَو تقدَّم الْعَامِل لَكَانَ مَرْفُوعا،

فَكَذَلِك إذا تقدَّم معمولُه؛ فإنَّ كَان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا لمْ يبطل عملها، نحو: (ما عندك زيد مقيما، وما بي أنت معنيا)؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها (ابن الصائغ ، 2004، 2 / 589).

ويظهر كذلك أثر مسوغات التقديم في ضرورة تصدر حروف الجر، فلابدّ من تقدّم حرف الجر على مجروره، ويمتنع تأخيره؛ لأنه عامل ضعيف لا يقوى على الجر مؤخرا، لذلك فإنه يتصدر حتَّى الأسماء الَّتي لها الصدارة في الكلام، كأدوات الاستفهام، وكم بنوعيها، وأسماء الشرط، فتقول: بكم درهم اشتريته، وبمن تمرر أمرر، وغلام من يضرب أضرب، مع أن هذه الأسماء إذا تقدمها عامل بطل عملها، لكن يتقدمها حرف الجر والمضاف الَّذي يعمل عمله.(المقرب ، 1971 ، 277/1)

وإنما جاز ذلك؛ لئلا يتقدم المجرور على الجار؛ لضعفه، ذلك أن حرف الجر يتنزل منزلة الجزء مما يعمل فيه، فلا يعمل في أسماء الاستفهام أو الشرط ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروف الجر، لئلا يخرج عن حكم الصدر، وإنَّما عمل فيه حروف الجر دون غيرها؛ لتنزيلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم؛ وبهذا علل أبو جعفر دخول حرف الجر علي ما له الصدر في قوله تعالى: {فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ} ، (سورة المرسلات ، 50) ، حيثُ وقعت الباء قبل أيّ، والاستفهام له صدر الكلام؛ لأن حروف الخفض مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد. ألا ترى أن قولك: نظرت إلى زيد، ونظرت زيدا بمعنى واحد . (النحاس ، 1421هـ ، 78/5)

ما سبق قوله من مسوغات الجار مع مجروره ينسحب على الجازم ومجزومه، بلْ إنَّه في الجازم أولى؛ لأنه إذا كَان الجار – وهو أقوى من الجازم؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال – لا يجوز تقديم ما انجر عليه، كَان عدم جواز تقديم المجزوم على الجازم أحرى وأجدر، فهذه الأدوات لا تعمل متأخرة عن معمولها لضعفها عن العمل.(الخصائص ، 387/2)

وقد ترتب على ضعف الجازم ومنع تأخره عن مجزومه أن منع البصريون تقديم معمول الفعل المجزوم علي أداة الجزم، كما قال سيبويه: وإذا قلت: زيداً لَمْ أضربْ، أو زيدًا لن أضربَ، لمْ يكُن فيه إلاّ النصبُ؛ لأنَّك لمْ توقِع بعد (لَمْ) و(لَنْ) شيئًا يجوز لك أن تقدَّمَه قبلهما، فيكون على غير حاله بعدهما، كما كَان ذلك في الجزاء، ومنع أكثرهم تقدم جواب الشرط على أداة الشرط؛ لضعفها عن العمل، وللزومها صدر الكلام، وأجازه المبرد إذا كَان فعل الشرط ماضيا، نحو: آتيك إن أتيتني، فالمتقدم عندهم دليل الجواب، وليس الجواب، وعند المبرد الجواب نفسه؛ لأن فعل الشرط ماض . (المقتضب ، 68/2).

كذا منع الجمهور أيضا تقديم معمول فعل الجزاء على أداة الشرط ومعمولها، نحو: زيدا إن تضرب أضرب – بنصب زيد؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، وهو ممتنع، ولأن الشرط بمنزلة الاستفهام، ألا ترى أنك إذا قلت: أضربت زيدًا؟ كنت طالبًا لما لمْ يستقر عندك، كما أنك إذا قلت: إن تضرب زيدًا أضربْ كَان كلامًا معقودًا على الشك، فإذا ثَبَتَتِ المشابهةُ بيْنَهُما من هذا الوجه، فينبغي أن يُحْمل أحدُهما على الآخر، فكما لا يجوز أن يتقدَّم ما بعد الاستفهام عليه؛ لأن له صَدْرُ الكلام، فكذلك الشرط؛ وأجازه الكوفيون والأخفش، وجوّز الكسائي وحده تقديم معمول فعل الشرط المنصوب به على أداة الشرط، نحو: خيرا إن تفعل يثبك الله، وخيرًا إن أتيتني تصب، وردّه أبو حيان – فيما نقل عنه- بأنَّ إجازة مثل هذا التركيب يحتاج إلى سماع عن العرب. (السيوطي ، 559/2)

ومنع سيبويه أن يُفصل بين الفعل وأداة الجزم بفاصل؛ حملا له على الجار ومجروره، فكما لا يفصل بين الجار والمجرور، كذلك لا يفصل بين الجازم والمجزوم، فقال: ومما لا تقدَّم فيه الأسماء الفعل الحروف العوامل في الأفعال الجازمة، وتلك: لم، ولمّا، ولا الَّتي تجزم الفعل في النهي، واللام الَّتي تجزم في الأمر. ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تقول: لمْ زيدٌ يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بشيء، كما لمْ يجز أن تفصل بين الحروف الَّتي تجر وبين الأسماء بالأفعال؛ لأنَّ الجزم نظير الجر. ولا تجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشوٍ، كما لا تجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشوٍ، إلا في شعر.(الكتاب ، 111/3)

ويظهر كذلك أثر مسوغات التقديم في ضرورة البدء بناصب المضارع ومنصوبه، فلا تعمل حروف النصب مؤخرة عن معمولها، ولا يتقدم عليها شيء منها لضعف تلك الحروف عن العمل، فلا يجوز أن تقول: يعجبني زيدا أن تضرب، ولا: زيدا أريد أنْ تضربَ؛ لأن أنْ المصدرية مع صلتها في تأويل المصدر، فلهما كمال شَبَهٍ بجزأي الاسم، فيجب لهما ما وجب للجزأين من الترتيب، خلافا للكوفيين في إجازة ذلك، وقد أشار سيبويه إلى التزام تلك المسوغات بين تلك النواصب ومعمولها في باب الحروف الَّتي لا تقدِّم فيها الأسماء الفعل. فمن تلك الحروف العوامل في الأفعال الناصبة. ألا ترى أنك لا تقول: جئتك كي زيدٌ يقول ذاك، ولا خفت أن زيدٌ يقول ذاك. فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إنّ وأخواتها بفعلٍ(. (الأشموني ، 190/2)

ولابد من التزام المسوغات في باب المضاف والمضاف إليه، فلا يتأخر المضاف عن المضاف إليه؛ لضعفه عن العمل، وإذا منع ذلك في حرف الجر ومجروره- وهو أصل في العمل- ففي ما ناب عنه أولى، فمن أحكامهم المقررة أنَّه لا يتقدم المضاف إليه على المضاف؛ لأنه من تَمَامه ومنزّلٌ مِنْهُ منزلَة التَّنْوِين، وإذا كانوا منعوا تقديم ما هو بمنزلة المضاف إليه من المضاف، كـ مِن ومجرورها مع اسمِ التفضيل، فلا يُقالُ: من بكرٍ خالدٌ أفضل، ولا خالدٌ من بكر أفضلُ، فكيف بتقديم المضاف إليه نفسه؟ فالمنع فيه أشد، الأمرُ الَّذي دفع ابنَ جني أن يقول: وفي تقديم المضاف إليه أو شيء منه على المضاف من القبح والفساد، ما لا خفاء به ولا ارتياب (الخصائص 2 / 397)

وتَبِع هذا الالتزامَ عدمُ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف؛ لأنه إنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل، فكما امتنع تقديم المضاف إليه علي المضاف لمْ يجز تقديم معموله، ولذلك لمْ يجز قولك: القتال زيدًا حين تأتي، وأنت تريد: القتال حين تأتي زيدً؛ ولأن المضاف إلى الشيء يتكمل بما أضيف إليه تكمّلَ الموصول بصلته، والصلة لا تعمل في الموصول، ولا فيما قبله، فلا يجوز في نحو: أنا مثلُ ضاربٍ زيدًا أن يتقدم زيدًا على مثل. (الشافية ، 2 / 995)

وذهب بعضهم إلى جواز تقديم معمول المضاف إليه إن كَان المضاف غير وقُصد بها النفي، سواء كَان المعمول ظرفا أو غير ظرف، قياسا على تقدّم معمول الفعل المنفي بلا، تقول: أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ، كما تقول: أنا زيدًا لا أضربُ، فجاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه، كما يتقدم معمول المنفي بلا، وقيد بعضهم جوازه مع غير إذا كَان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا؛ لأنهما يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما (الهوامع ، 511/2)

ثانيًا: مسوغات أمن اللبس في الجملة:

لم يُغفل النحويون في صوغهم القواعد، ووضع الضوابط والمعايير اللازمة لذلك، ضابطًا كـ(أمنِ اللبس)، ولِمَ لا؟ وهو ضابط يتصل بمقصد الإبانة، وهي غرض اللغة الرئيس، ومقصدها الأسمى، ألا تراهم اهتموا به، وصاغوا قواعد عامَّة لهذا الغرض، ومَنْعِ ما من شأنه أن يُلبِس أو يُوهِم، كقولهم: (الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة) وقولهم: (لا يجوز الابتداء بالنكرة؛ لأنها لا تفيد)، ومتى زالت الفائدة أو التبست صار الكلام عبارة عن رُكام من الألفاظ، وتُلَخّصُ الفائدة في قولنا: لا خطأٌ ولا لَبْسٌ، فالمتكلم حين يقصد إفهام المخاطب رسالته اللغوية، فإنه يرتّبها علي منوالٍ لا يَدَعُ معه للبْسِ مجالًا، حتى يُدرَك مقاصدُه، ذلك الإدراك الَّذي يتوخّاه، فالالتباس ممنوع أبدًا؛ لمنافاته القصد من وضع اللغة. (حسان ، 208)

وللمسوغات اتصال وثيق بأمن اللبس؛ إذ إنَّها تساعد على رفع اللبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها، حينما يتعذر تحديد المعنى النحوي بالعلامة الإعرابية؛ لخفاء الإعراب، أو لكونه من المبنيات الَّتي تلزم حالة واحدة، وحينئذ تكون المسوغات إحدى الوسائل المهمة الَّتي تساهم في ترابط أجزاء الجملة وتماسكها، حين لا يُمكن للعلامة الإعرابية في العربية أن تحدد الأبواب النحوية، إذ يشترك عدد من الأبواب في علامة واحدة، كاشتراك المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائبه، واسم (كان)، وخبر(إنّ)-على سبيل المثال- في الرفع، ومن هنا كَان لابد من قرائن أخرى تتعاون معها على تحديد المعنى الخاص، ومن هذه القرائن المسوغات.

وجدير بالذكر أنَّ المسوغات المتصلة بأمن اللبس هي المسوغات اللازمة المحفوظة؛ لأن المسوغات غير اللازمة أو غير المحفوظة يُتاح لها حرية الحركة في الجملة، من التقديم والتأخير؛ اعتمادا على القرائن الَّتي توضح المعنى وتبيّنه، فإنَّ انعدمت تلك القرائن وخيف اللبس التُزمت تلك المسوغات؛ لأنها حينئذ القرينة اللفظية الوحيدة الَّتي تدل على المعنى وتوضحه، من الأحكام الَّتي صدرت عن النحويين في أمن اللبس بالمسوغات بين المبتدأ والخبر وجوب الحكم بابتدائية الاسم المتقدّم في حالة تساوي مسوغات المبتدأ مع الخبر في درجة التعريف، ولم تكن هناك قرينة تحدد أحدهما، فمما هو معلوم أنَّ الأصل في المبتدأ التعريف، والأصل في الخبر التنكير؛ لأن الغرض بالكلام حصول الفائدة، والمبتدأ مُخبَرٌ عنه، والإخبار عن غير معيّن لا يفيد، كما أنَّ القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله، والأمور العامَّة الكلية قَلّ أن يجهلها واحد، وإنَّما تُجهل الأمور الجزئية، فلو قلت: رجلٌ منطلقٌ، لمْ يُفِد؛ لأنه لا يحتمل جهله؛ لأن كلّ عاقل يعلم أنَّ الدنيا لا تخلو من رجل منطلق (الجيش 2/ 972)

فإذا اجتمع اسمان أحدهما نكرة والآخر معرفة، فأحسُنه أن يُبتَدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام ومعنى يبتدأ بالأعرف أن يُجعل هو المبتدأ المخبر عنه وإن أُخّرَ في اللفظ، وهذا ما عليه جمهور النحاة،كما ذكر الرضي: اعلم أن جمهور النحاة على أنَّه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص؛ حتَّى لو تقدمت النكرة، نحو: قائمٌ زيدٌ، فمعلوم أنَّه خبر مقدم، وأن المتأخر مبتدأ مؤخر (الشافية ، 55/2)

،ويقبح العكس، كما قال سيبويه: وزعم الخليل - رحمه الله- أنَّه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لمْ تجعل قائما مقدَّمًا مبنيا على المبتدأ- وكذا – أيضا - يجب الحكم بابتدائية المتقدم إذا تساوى المبتدأ والخبر في التنكير، ولم تقم قرينة تميز أحدهما من الآخر، نَحْو: أفضلُ منك أفضل منّي، فإنَّ كلّ واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده، فإذا جعلت أفضل منك مبتدأ، وأفضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته، فينعكس المعنى لعدم القرينة .(المقاصد ، 482/1)

فالمبتدأ هنا يلزم رتبته؛ لأمن اللبس، فيجب تأخير الخبر؛ لأن تقديمه يوقع في لَبْسٍ؛ إذ لا توجد قرينة تُعَينه، وتميزه من المبتدأ؛ فيختلط المحكوم به بالمحكوم عليه؛ ويَفسد المعنى تبعًا لذلك، فإنَّ وجدت قرينة، فلا بأس، نحو: حاضرٌ رجلٌ أديبٌ، فكلمة حاضر هي الخبر؛ لأنها نكرة محضة، والنكرة الَّتي بعدها رجل نكرة غير محضة؛ لأنها مخصصة بالصفة بعدها؛ فهي أحق بأنَّ تكون المبتدأ بسبب تخصصها، ومثل ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: (الدُّنيا متاعٌ ، ومن خيرِ متاعِها امرأةٌ تُعينُ زوجَها على الآخرةِ ، مِسكينٌ مسكينٌ رجلٌ لا امرأةَ له ، مسكينةٌ مسكينةٌ امرأةٌ لا زوجَ لها) [1].

فمسكين خبر مقدم، ورجل مبتدأ مؤخر، والَّذي دل على أنَّه مبتدأ نعته بجملة: لا امرأة له، ونعت النكرة إحدى مسوغات الابتداء بها، ومن جهة أخرى فإنَّ مسكين، و حاضر صفتان مشتقتان، والخبر وصف في المعنى، و رجل اسم جامد، وما فيه معنى الوصف وهو المشتق - هو الأولى أن يجعل خبرا، ويكون الاسم الجامد هو المبتدأ.(اللبيب ، 588)

فضلًا عن وجوب الحكم بتقديم الخبر على المبتدأ إذا كَان المبتدأ نكرة، والخبر شبه جملة ظرفًا كَان، أو جارًّا مع مجروره، ولا مسوّغ للابتداء به إلا تقدّمُ الخبر المختص، نحو: عندك مالٌ، وعليك دينٌ، وتحتك بساطان، ومعك ألفان، فكلما كَان الخبر فيه مصحّحا للابتداء بالنكرة، فذلك المصحّح لازم له؛ لبطلان فائدة الجملة بزواله، فيجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول: رجلٌ عندك، ولا: امرأةٌ في الدار، بلْ نقل ابن عقيل إجماع النحاة على منع ذلك (ابن عقيل ، 240/1)

وإنما وجب تقديم الخبر هنا؛ لأن تقديم الظرف والجار والمجرور نصٌّ في أنَّه الخبر، فتحصل الفائدة، وأما إذا أخّرتَ، فقلتَ: مال عندك، ودين عليك، وبساطان تحتك، فإنَّ الظرف يحتمل أن يكون صفة للنكرة؛ لأن النكرة

(1) محمد ناصر الدين الألباني. الترغيب والترهيب. الرياض: مكتبة المعارف.ص 1204. الطبعة :الأولى 1421هـ

تطلب الظرف والجار والمجرور والجملة؛ لتختص بهن طلبا حثيثا، فلو تأخر الخبر لتُوهّم أنَّه صفة؛ لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفات (اللبيب ، 560).

فينتظر السامع الخبر، وبذا يكون الكلام مُلْبِسًا ومُخْرِجًا عن الغرض المقصود، فالتزم التقديم دفعا لهذا الإلباس، ورفعا لهذا الاحتمال، وهذا توجيه كثير من النحاة. (أبو القاسم ، 1992 ، 315).

ومن الأحكام الَّتي صدرت عن النحويين في أمن اللبس بالمسوغات بين المبتدأ والفاعل وجوب الحكم بتأخير الخبر إذا كَان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ المستتر، نحو: زيد قام أو يقوم؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل، لذا تلزم القرينة اللفظية، وهي المسوغات؛ لأنها القرينة الفاصلة بين المبتدأ والفاعل، فلم يجز تقديمه هنا؛ لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل، جاء في التسهيل: والأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه إن لمْ يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ . (التسهيل ، 296/1).

ويزول هذا التوهم واللبس لو برز الضمير فاعل الفعل، كقولك: الزيدون قاموا: قاموا الزيدون، على أن يكون قاموا خبرا مقدما، ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة: أكلوني البراغيث؛ لأن تقديم الخبر أكثر في الكلام من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح ومثله – أي مثل الخبر الفعل المسند لضمير مستتر- الوصف المسبوق بنفي أو استفهام، نحو: ما زيد قائم، و أزيد قائم؟ فيمتنع التقديم؛ لالتباس المبتدأ بالفاعل لو قدّم الخبر؛ وقيل: لا يمتنع؛ لأن ضرر اللبس في الفعل أشد؛ لأنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية لو قدّم، بخلاف الوصف .(الصبان ، 308/1).

وكما يقع اللبس بين المبتدأ والفاعل الضمير المستتر على الوجه السابق، يقع بين المبتدأ ونائب الفاعل إذا كَان ضميرًا مستترًا أيضًا؛ نحو: البيتُ أقيمَ، وكذلك بين المبتدأ وفاعل اسم الفعل، إذا كَان الفاعل ضميرًا مستترًا؛ نحو: القمرُ هيهاتَ، وقد يلتبس المبتدأ لو تأخر بالتوكيد؛ نحو: أنا سافرت؛ فلو تأخر المبتدأ الضمير لكان توكيدًا للتاء. فبسبب اللبس يمتنع التقديم في كلّ ما سبق، ومن هنا أوجب البصريون تأخير مسوغات الفاعل عن مسنده، وكذا ما أشبهه، كمرفوع كَان، وكاد وأخواتهما، ونائب الفاعل، فمسوغات تلك الأسماء بعد العامل فيها؛ لأنّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل، فلا يجوز عندهم في السعة تقديم الفاعل على عامله، ولا ما هو نائب عنه، ولا ما هو مشبّهٌ به، فإنَّ خولف في ذلك، فإنَّ الجملة تتحول من الفعلية إلى الاسمية. (المقتضب ، 4/ 128)

نتائج البحث :

مما لا شكّ فيه أن معايشة البحث، إضافة إلى ما تقتضيه مسايرة المنهج العلمي تحتّم على الباحث أن يدلي عند الختام ببعض الرؤى الَّتي تشكّلت لديه خلال رحلته مع موضوع بحثه، وهي تتمثل في خلاصة ما توصل إليه من نتائج، وأهمها ما يلي:

1. لا يجوز إدخال كل الكلمات الناقصة و ارتباطها بجملة ، لأن الكلمة الناقصة تحتاج إلى ما يلها في بيان معناها.
2. تهتم المسوغات بإبراز العلاقات بين الكلمات، إذ تحصُل العلاقات النحوية بين الكلمات من خلال انتظامها في ترتيب معيّن في الجملة العربية، يأخذ بعضها بحُجُز بعض.
3. إن الدوافع لوجود المسوِّغات هي البحث عن المعنى ، واطراد القاعدة النحوية، والبحث عن النحو التعليمي ، ومحاولة كشف حكمة أسرار واضع اللغة، والبحث عن الوظائف اللغوية.
4. إن المسوِّغات استطاعت أن تثبت أن الأصول التقعيدية التي قام عليها النحو تراعي الجانب المعنوي والجوهري للتراكيب ، فهي لا تنظر إلى الإطار الخارجي فقط ، بل تحاول الربط بين الخارج والداخل في ضوء معادلة منطقية مقبولة.

5. إن الاستنتاجات التي توصل إليها النحاة من خلال المسوِّغات ووسائلها المختلفة تفرض علينا ضرورة قبول الحلول التي وصفوها من خلالها والتي تخلص النحو العربي من الخلافات التي أغرقت كتبهم وتخلصهم أيضا من تلك الأصول الجدلية غير المنطقية التي تتناقض في مسيرتها مع التداول اللغوي وطبيعة اللغة.
6. شكلت المسوِّغات النحوية جزءًا لا يتجزأ من النحو الوظيفي الذي يبحث عن المعنى والوظيفة والتركيب إضافة إلى أنه يعنى عناية فائقة بجميع الاستعمالات ولا يسمح لنا باستبعاد أي استعمال طالما نطقت به العرب.
7. قد لعبت المسوِّغات دورًا كبيرًا في اتساع دائرة الفكر النحوي من خلال اتساع دوائر الاستقراء اللغوي ، وساهمت في دعم اللغة في مسيرتها التداولية وإغنائها بكثير من الاستعمالات.
8. كان الهدف من هذا التسويغ صحة القواعد وسلامة الاستعمالات فالغاية الحقيقية التي توخاها النحاة ليست غير تصحيح القواعد بتسويغ ما يختلف معها من استعمالات.
9. للمسوِّغات النحوية إيجابيات ولها سلبيات في النحو العربي ، ولا تكاد تفصل بينهما شأنها شأن الخلاف النحوي الذي أغنى النحو العربي بالاجتهادات والأقيسة الشكلية والعلل العقلية.
10. المسوِّغات محور مهم من محاور الدرس اللغوي أدت إلى توسيع جوانبها لفكرية وتطبيقاتها التداولية . فخدمت النحاة في الخروج من كثير من الإشكالات التي وقعوا فيها وفي الوقت نفسه فإنها كشفت عن الطرق المنهجية التحليلية التي تعامل فيها مع أساليب التقعيد النحوي.
11. لا يأتي الترتيب بين الكلمات في الجملة اعتباطا، بلْ هناك علاقة بين ترتيب الكلام في الجملة وترتيبه في ذهن المتكلم ونفسه، فالكلمات إنما تترتب في النطق بسبب ترتّب معانيها في النفس، ومن هنا يأتي التقديم لدواع تتعلق بأهمية المقدَّم كأنّهم إنَّما يقدّمون الَّذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم.
12. لم تقتصر عناية النحويين بذكر المسوغات ومباحثها بين الأبواب النحوية، بلْ نبهوا عليها داخل ألفاظ الباب الواحد، كحديثهم عن مراعاة مسوغات التقديم والتأخير.
13. لم يكُن النحو العربي عِلْمًا يهتم بتتبع علامات الإعراب والبناء فحسب، بلْ هو عِلْمٌ يهتم أيضا بترتيب الكلام ومقاصد المتكلمين، وكلّ ذلك قائم على أساس من النحو إسنادًا وتعليقًا، وهذا إنما يثبت للنحو غاية ووظيفة أوسع مما هي عليه الآن.

المراجع و المصادر:

أولا : المراجع الأوليه :

1- ابن جني ، أبو الفتح بن جني الموصلي (دون تاريخ للنشر) . الخصائص ، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، بيروت، ط4 .
2- ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحو. (1996) . الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط3
3- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن(1980) . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ط20 .
4- ابن مالك، محمد بن عبد الله . (1982) . شرح الكافية الشافية ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة ، ط1.
5- ابن يعيش، موفق الدين يعيش. (من دون تاريخ) . شرح المفصل ،عالم الكتب ، بيروت.
6- أبو حيان، أثير الدين الغرناطي . (1998) . ارتشاف الضرب من لسان العرب ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1.
7- التنسي ، أحمد بن محمد بن عطاء الله التنسي.(1993). شرح التسهيل ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
8- الجَوجَري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم الشافعي . (2004) . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط1.
9- الجيش ، محب الدين ناظر . (2007) . شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة ، القاهرة.

10- الحلبي ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين .(ت756ه). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، دمشق.
11- الراجحي ، عبده . (1999). التطبيق النحوي ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط2.
12- الزمخشري . (ت538ه). المفصل في صنعة الإعراب، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت ، ط1
13- الشنقطيني، عبد الرحمن مختار أمين .(1417ه) .الصدارة في النحو العربي ، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
14- الألباني، محمد ناصر الدين. الترغيب والترهيب. الرياض: مكتبة المعارف.ص 1204. الطبعة :الأولى 1421ه.
15- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المالكي. (2008) . دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط 1 .
16- الأنباري ، أبو بكر . (ت577ه) . الإنصاف في مسائل الخلاف في مسائل النحويين البصريين والكوفيين ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، القاهرة .
17- النَّحَّاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل . (1421ه) . إعراب القرآن ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1.
18- عبداللطيف، محمد حماسة . (2003). بناء الجملة العربية، ، دار غريب للطباعة، القاهرة.

المراجع الثانوية :

1- ابن الصائغ ، محمد بن حسن أبي بكر الجذامي . (2004) . اللمحة في شرح الملحة ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1.
2- ابن عصفور ، علي بن مؤمن المعروف . (1971). المقرب ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط1
3- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن .(1980). المساعد على تسهيل الفوائد ، دار الفكرللنشر و التوزيع ، دمشق .
4- أبو العباس، محمد بن يزيد. (285ه). المقتضب، عالم الكتاب ، بيروت
5- أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله . (1992). نتائج الفكر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ، ط1 .
6- الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن . (1982) . المقتصد في شرح الإيضاح ، دار الرشيد، بغداد ، ط1.
7- حسن ، عباس . (1398ه). النحو والوافي ، دار المعارف للنشر و التوزيع ، مصر، ط3
8- حنيحن ، أحمد على .(2015). الوظيفة الإبلاغية لأسلوبية الرتبة وأثرها في تشكيل المعنى القرآني، ، جامعة ذي قار مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية .
9- سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء .(1988). الكتاب ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط3.
10- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر.(911ه). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار المكتبة التوفيقية ، مصر
11- الزمخشري . (ت538ه). المفصل في صنعة الإعراب ، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1.
12- الفراء، أبو زكريا يحيى بن منظور الديلمي .(2001). معاني القرآن ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط3 .
13- القحطاني ، وداد بنت أحمد بن عبد الله .(1425ه). ضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى
14- عبد اللطيف ، محمد حماسة . (1403ه) . العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. ، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 .

المراجع الأجنبية :

1- Ann M Johns coherence and academic writing: some definitions and suggestions for teaching. TESOL QUARTERLY, VOL. 20, NO, 2, JUNE1986,PP.247-260 .
2- ALExander George: Revising discourse boundaries: THE NARRATIVE AND NON NARRATIVE MODES. 2000.